استبيان السجل المركزي للأجانب

معلوماتٌ للمشاركين في الاستبيانات

دراسةٌ علميةٌ حول هجرة العمالة الماهرة

سيشهد المعروضُ المحليُ من العمالة في ألمانيا انخفاضًا ملحوظًا نتيجةً للتغيُّرات الديموغرافية الجارية؛ إلا أنه يمكن التخفيف من حدة هذا النقص في العمالة من خلال زيادة هجرة العمالة الماهرة. في ضوء النقص الديموغرافي في العمالة الماهرة، يُعدّ التشجيعُ الناجح لهجرة العمالة أمرًا بالغ الأهمية، ليس فقط من منظور سياسة سوق العمل، بل أيضًا من منظور مجتمعي أوسع؛ إذ يضمن الابتكارَ طويلَ الأجل، والقدرةَ التنافسيةَ، وتمويلَ أنظمة الضمان الاجتماعيّ.

لقد وسّعت الحكومةُ الاتحاديةُ الألمانيةُ بموجب **قانون ولائحة مواصلة تطوير هجرة العمالة الماهرة (FEG 2.0)**، الذي دخل حيز التنفيذ في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، الإطارَ القانونيَّ للهجرة من دولٍ أخرى بشكلٍ جذريّ. ومع ذلك، لا توجد حتى الآن بياناتٌ استقصائية تُقدّم معلوماتٍ منهجيةً حول خطط ودوافع وتجارب التأشيرات وخطوات الاندماج الأولية للمهاجرين المهرة الوافدين حديثًا. لذا، يُجري معهد أبحاث سوق العمل والمهن (IAB)، بالتعاون مع مركز الأبحاث التابع للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF-FZ)، استبيانًا لهذه الفئة. ويُنفَّذ هذا الاستبيان في إطار تقييم مشروع **قانون ولائحة مواصلة تطوير هجرة العمالة الماهرة**، بتكليفٍ من وزارتيّ العمل والشؤون الاجتماعية (BMAS) والداخلية (BMI).

يجري اختيار عينة تمثيلية من السجل المركزي للأجانب، بالتعاون مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، لدعوة حاملي تأشيرات عمل وتعليم مختارة (ومنها بطاقة الفرص، والبطاقة الزرقاء للاتحاد الأوروبي، وتأشيرة العامل الماهر، وتأشيرة تكنولوجيا المعلومات) الذين وصلوا حديثًا، عبر البريد، **لإكمال استبيان إلكتروني مدته 20 دقيقة**. يهدف الاستبيانُ إلى جمع معلوماتٍ حول أوضاع العمل والمعيشة، بالإضافة إلى نوايا المشاركين بالبقاء أو العودة. علاوةً على ذلك، تُربط بياناتُ الاستبيان بسجلات التوظيف المتكاملة (IEB) التابعة لمعهد أبحاث سوق العمل والمهن، شريطة موافقة المشاركين على هذا الربط. ويُنتظَر من هذا الربط توفير معلومات موثوقة حول المشاركة في سوق العمل.

من خلال هذا الربط ببيانات سجلات التوظيف المتكاملة والتركيز على فئات التأشيرات التي لم تحظَ بالدراسة الكافية سابقًا، مثل بطاقة الفرص، تنشأ مجموعة بيانات فريدة ومُمثِّلة على المستوى الدوليّ. وستتوفَّر لدى صانعي السياسات والإداريين والباحثين - لأول مرة- أدِلّةٌ حول تأثير التغييرات الأخيرة في قانون الهجرة، ومجالات التحسين الممكنة، والعوامل التي تحول دون العودة المبكرة. وبذلك، تُدشِّن النتائجُ أساسًا قائمًا على الأدّلة لمواصلة تطوير إستراتيجيات العمالة الماهرة وبرامج الاندماج.

الاتصال

يُرجى في حال وجود أي استفسارات أخرى، التواصل مع الباحثين المشاركين عبر البريد الإلكتروني:
iab.projektfeg20@iab.de